

بخلاف ما تعهد به ابن سلمان.. السعودية ترفض وقف الإنفاق على النفط والغاز

التغيير

تخطط المملكة لمعارضة توصيات وكالة الطاقة الدولية، ومواصلة الاستثمار في النفط والغاز مخالفةً استراتيجية الحد من استخدام الوقود الأحفوري، التي أعلن بن سلمان مشاركته فيها؛ للتحفيض من أزمة المناخ المتقدمة.

ويأتي الرفض من نظام آل سعود - إلى جانب الروسي- في وقت يتعرض فيه صانعو السياسات لضغوط هائلة للوفاء بالوعود التي تم التعهد بها كجزء من اتفاقية باريس للمناخ، وهي اتفاقية تاريخية معترف بها على نطاق واسع على أنها ضرورية لتجنب الآثار الأكثر ضررًا للتغير المناخي.

ووافقت نحو 200 دولة - بما في ذلك روسيا والمملكة - التي صادقت على اتفاقية باريس للمناخ في عام 2015، على مواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة حرارة الكوكب إلى 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة.

وهناك أيضاً شرط يجب الوفاء به في هذه الاتفاقية، وهو أن تكون انبعاثات غازات الاحتباس الحراري صفراءً صافياً بحلول عام 2050.

وأصدر مستشار الطاقة الرائد في العالم تحذيراً شديداً للهجة بشأن استخدام الوقود الأحفوري العالمي الشهر الماضي، وقال إن الاستغلال، وكذلك تطوير حقول النفط والغاز الجديدة، يجب أن يتوقف هذا العام، إذا كان العالم سيحقق صافياً انبعاثات صفرية بحلول منتصف القرن.

وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، قال وزير الطاقة الأمير عبد العزيز بن سلمان: "هذا تكميل لفيلم La Land؟ محمل على الأمر آخذ أن يجب لماذا .

جاء ذلك كرد فعله على تقرير وكالة الطاقة الدولية بعد وقت قصير من اتفاق منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) والشركاء من خارج أوبك - أوبك + - على خفض الإنتاج تدريجياً في الأشهر المقبلة وسط انتعاش أسعار النفط.

وأعاد عبد العزيز التأكيد مرة أخرى على التزام المملكة بالاستثمار في النفط في وقت سابق من نفس اليوم، وأضاف أن روسيا تعتمد أن تفعل الشيء نفسه.

وتابع "أستطيع أن أؤكد لكم أن روسيا الاتحادية وخططها واستراتيجيتها هي موصلة الاستثمار في النفط والغاز والفحم، لكننا نستثمر أيضاً في الطاقة المتجدد والهيدروجين والسيارات الكهربائية ومحطات الشحن الكهربائية؛ لذا فإننا نتطلع إلى العقد المقبل باستخدام مزيج من الوقود المتجدد والوقود الأحفوري".

ويتعارض تعهد المملكة بالاستثمار في استثمارات الوقود الأحفوري مع إعلان محمد بن سلمان عن مبادرتي "المملكة الخضراء" و"الشرق الأوسط الأخضر" في مارس/ آذار الماضي، لتقليل انبعاثات الكربون وإبطاء التصحر.

وقال ابن سلمان حينها إن المبادرة تهدف إلى تقليل انبعاثات الكربون من خلال زراعة 10 مليارات شجرة وتوليد 50 في المائة من الطاقة من مصادر الطاقة المتجدد بحلول عام 2030، كما تشمل العمل مع الجيران في المنطقة لزراعة 40 مليار شجرة إضافية.

وفي الوقت الذي لا تتجاوز فيه حصة إنتاج الطاقة النظيفة في الشرق الأوسط حالياً 7 في المائة، قال بن سلمان إن المملكة ستعمل مع جيرانها لتقليل الانبعاثات الناتجة عن إنتاج الهيدروكربونات في المنطقة بأكثر من 60 في المائة.